الفصل الثانى

القياس

فى هذا الفصل

١- القياس فى نظر النحاة

٢- رأى ابن مضاء فى القياس

٣- القياس والصوغ القياسى والاستقراء

القياس فى نظر النحاة

قياس المنطق ومسلكه إلى الفقه والنحو

قياس المنطق هو إحدى الوسائل التى تنظم التفكير بطريقة صورية ، وقد عرفه (أرسطو) فى كتابه (المباحث Topics) بأنه : الاستدلال الذى إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء ، لزم عنها بالضرورة شىء آخر ، ثم كرر هذا التعريف فى كتابه (التحليلات الأولى Prior Analytics) بأن القياس هو : الاستدلال الذى إذا سلمنا فيه بمقدمات معينة ، لزم عنها بالضرورة شيء آخر غير تلك المقدمات .

فهو قياس ، لأن شيئا يقاس على شىء ثم يحكم له بما حكم به له ، وهدفه هو البرهنة على أن شيئا يدخل أولا يدخل فى طائفة من القضايا التى تأخذ حكم البديهيات، والشىء الذى يقرره القياس عموما هو : وجود ما يقاس عليه فى تلك المقدمات ، ثم مقيس على ذلك وهو النتيجة .

وطريقة أصحاب القياس المنطقى العقلية هى الانتقال من العام إلى ما هو أقل عموما ، طريقة تبدأ من أعلى إلى أسفل ، من الأجناس إلى الأنواع، ومن الأنواع إلى الأفراد ، كما يتضح ذلك فى المثال : سقراط إنسان - كل إنسان فان - سقواط فان - فهذا المثال ينطبق عليه ما تقدم من معنى القياس وهدفه وطريقته .

أما قياس الفقه فهو - كما قال الشيرازى فى «اللمع» - «حمل فرع على أصل فى بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما» أو بعبارة أخرى «هو إظهار مثل حكم الأصل فى الفرع لوجود علة فيه ، كحرمة بيع الأرز بالأرز متفاضلا ، قياسا على الحنطة ، فإن

قوله (ص) (الحنطة بالحنطة مثلا بمثل والفضل ربا) ، يدل على حرمة التفاضل بين المتماثلين جنسا وقدرا ، لأنه لا يتأتى التماثل بدونهما» .

فهو قياس ، لأنه يتخذ من الأصل قضية عامة هى فى مثالنا (التفاضل محرم فى متساوى الجنس والمقدار من المكيل والموزون) ثم يقيس على ذلك ما يتحقق فيه ذلك من كل مكيل وموزون - وهو نفسه طريق المنطق .

أما قياس النحو فيعرفه ابن الأنبارى فى كتابه (جدل الإعراب) بقوله : «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه» .

وحمل غير المنقول على المنقول معناه قياس الأمثلة على القاعدة ، وذلك أن المنقول المطرد يعتبر قاعدة ، ثم يقاس عليها غيرها. فهو إذن كما يقول ابن الأنبارى فى كتابه (لمع الأدلة) «حمل فرع عل أصل بعلة» وإجراء حكم الأصل على الفرع [1] » .

والصلة بين هذه الثلاثة تتضح فى الصورة الفكرية العامة فى كل منها وذلك بوضع القوانين التى تلزم ما يندرج تحتها .

ويتضح ذلك فى المنطق فى هذه البديهيات التى تساق كى تقاس عليها النتيجة فندرج تحتها وتأخذ حكمها .

وكذلك الأمر فى الفقه ، إذ يعتبر الأصل قضية عامة يقاس عليها الأفراد التى تصدق عليها هذه القضية .

وفى النحو كذلك تعتبر القاعدة حكما من أحكام القياس يجب أن يخضع لها كل الأمثلة ، فيقال مثلا «حق الحرف المشترك الإهمال ، وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل» فهذا قياس يجب أن ينطبق عليه كل الحروف ، وما خرج عن ذلك فهو فى حاجة إلى وجوه من التأويل، كما يقول الأشمونى بعد أن أورد القياس السابق مباشرة : «وإنما عملت (ما) و (لا) و (إنْ) النافيات مع عدم الاختصاص ، لعارض الحمل على (ليس) على أن من العرب من يهملهن على الأصل ، وإنما لم تعمل (ها) التنبيه و (أل)

---

(١) انظر : الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة ص ٤٥ - ٩٣ .

المعرّفة مع اختصاصهما بالأسماء ولا (قد) و (السين وسوف) و (أحرف المضارعة) مع اختصاصهن بالأفعال ، لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشيء لايعمل فيه» .

فهذا مثال للقاعدة العامة التى تخضع لها أمثلة اللغة ، وما خرج عن ذلك أوّل ، وهنا كان القياس ذا حدين فى حمل حروف النفى العاملة غير المختصة مرة على (ليس) ومرة أخرى على (الأصل) .

ذلك هو معنى القياس النحوى الذى تحمس له النحاة تحمسا شديدا ، فيقول عنه ابن جنى «مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس» ويحكى عن أستاذه الفارسى قوله «أخطىء فى خمسين مسألة فى اللغة ولا أخطىء فى واحدة من القياس» ويشير ابن الأنبارى إلى مقدار نفوذ القياس فى النحو بعبارات مثل «إنما النحو قياس يتبع» و «اعلم أن إنكار القياس فى النحو لايتحقق ، لأنه النحو كله قياس» فهذه العبارات تترجم عن مقدار عناية علماء النحو به منهجا للبحث، بل قرر بعضهم أنه مما انعقد عليه الإجماع ، وأنه بمنزلة الأدلة القاطعة ، ولك أن تقلب واحدا من كتب «المطولات» – وهى كثيرة – فسترى فى كل صفحاته مدى تحكم القواعد – الأقيسة – فى الأمثلة وفى المناقشات .

* * *

لكن ... متى وجد القياس طريقه إلى النحو !! وكيف سلك هذه الطريق إليه !!

اشتهر عبدالله بن أبى إسحاق من بين النحاة بأنه أول من قاس النحو وكذلك تلميذه عيسى بن عمر الثقفى فقد «كان يقال : عبدالله أعلم أهل البصرة وأعقلهم وفرع النحو وقاسه» وقد اشتهر تلميذه بذلك أيضا بذلك وبشهرة أخرى ترددها عنه كتب الطبقات بأنه كان صاحب تكلف وتقعر وغريب فى حديثه ، ويروون عنه فى ذلك روايات مضحكة !!

وقد نبه كثير من الدارسين على أن ابن أبى اسحاق وتلميذه يحملان كلام العرب مالا يطيق ، وأنهما يقفان من العرب موقف الطعن فيما نطقت به .

فأى نوع من القياس كانا يقيسان ؟ – إن المصادر التى يستقى منها ذلك مفقودة فقد نقل أنهما ألفا فى النحو كتبا ، فقد ألف ابن أبى إسحاق «كتابا فى الهمز مما أملاه» وكذلك نقل أن لعيسى بن عمر كتابين هما «الجامع والإكمال فى النحو» وكل ذلك مفقود ، ومع ذلك توجد لهما آراء متفرقة فى كتب النحو واللغة ، وهذه الآراء تؤكد معرفتهما فكرة القياس ، ومنها :

* قال ابن سلام : قلت ليونس : هل سمعت من ابن أبى إسحاق شيئا ؟ قال : نعم، قلت له – القائل : يونس – : هل يقول أحد (الصُّويق) يعنى (السَّويق) قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا !! عليك بباب من النحو يطرد وينقاس (١) .

* الخصومة الشهيرة بين ابن ابى إسحاق والفرزدق . لما كان يتابعه به من أقيسته النحوية ، فلما قال الفرزدق بيتيه :

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منثـور

على عما ثمنا تُلقى وأرحلنـا على زواحف تُزجى مُخَّها ريرِ

قال له ابن أبى إسحاق : أسأت ، إنما هى (ريرٌ) بالضم ، وكذلك قياس النحو فى هذا الموضع (٢) .

* ما ذكره القفطى من أن عيسى بن عمر كان يقول : أساء النابغة فى قوله حيث يقول (فى أنيابها السم ناقع) ويقول موضعها (ناقعا (٣))

---

(١) هامش : إنباه الرواه على أنباه النحاه جـ ٢ ص ١٠٥ .

(٢) ابن سلام : طبقات الشعراد ص ١٢ .

تضربنا : يقصد : الريح – الحاصب : من حصبته : رماه بالحصى – نديف القطن : ما يتطاير من قطع صغيرة عند ضربه بالمندفة «آلة المنجد» – زواحف : نياق – ريرٍ : ذائب ومخّها ريرٍ : زائب من الاجهاد

(٣) إنباء الرواة على أنباء النحاة جـ ٢ ص : ١٠٦ .

يقصد بيت النابغة :

فبت كالى ساورتنى ضئيلة * من الرقن فى أنيابها السم الناقع

ويلاحظ فى المسألتين الأولى والثانية قوة تمكن فكرة القياس من نفس ابن أبى إسحاق ، فهو ينكر على تلميذه أن يسأله عما نطقت به العرب ، ويحيله على القياس (عليك بباب من النحو يطرد وينقاس) ويرمى الفرزدق بالإساءة محتكما أيضا إلى القياس (فرير) بالضم (وكذلك قياس النحو فى هذا الموضع) وفى بيت النابغة الموضع (ناقعا) لا (ناقع) بالضم .

ففكرة القياس النحوى بمعناه فى الفقرة السابقة قد وجدت منذ بداية النحو، ولا مغالاة فى القول : إنها وجدت متكاملة المعنى مع أن أبحاث النحو كانت قليلة وساذجة ، فالتوسع الذى حدث بعد ذلك كان فى تنظيم هذه الفكرة والمغالاة فيها مع توسع الأبحاث النحوية وتشعبها ، وذلك لأن فكرة القياس ترتبط بالعقل والتفكير ، فهى جزء من قوانين المنطق العقلية ، وهبة العقل والتفكير لاتختلف كثيرا باختلاف العصور ، أما الرصيد العلمى فهو نتيجة مجهودات متتابعة تنضم وتزيد .

* * *

لكن ... كيف دخلت فكرة القياس النحو وما المؤثرات التى أوجدتها فى ذلك الوقت المبكر !!.

الملاحظ أن كلا من عبدالله بن أبى إسحاق وعيسى بن عمر كانا من الموالى ، فابن أبى إسحاق مولى لآل الحضرمى ، وهم بدورهم موالٍ لبنى عبد شمس ، ويشير لذلك الفرزدق فى هجائه له بقوله (ولكن عبدالله مولى مواليا) وأما الآخر فقد كان مولى لثقيف، ولذا سمى «عيسى بن عمر الثقفى» ، بل إن سلسلة النحاة من عيسى بن عمر إلى أبى الأسود جلها من الموالى [1] ، فقد توفرت لهم بذلك دواعى الاختلاط بالأجانب والاتصال بهم .

---

(١) انظر سلسلة النحاة من عيسى بن عمر إلى أبى الأسود . فى معجم الأدباء جـ ١٦ ص ١٣٧ ومنها تتضح فكرة الموالى .

يضاف إلى ذلك أن كلا من «ابن أبى إسحاق وعيسى بن عمر» قد عاشا في النصف الأول من القرن الثانى للهجرة ، فابن أبى إسحاق قد توفى سنة ١١٧ هـ أو سنة ١٢٧ هـ - على خلاف فى ذلك - ، وعيسى بن عمر قد توفى سنة ١٤٩ هـ - وهو عصر بداية العلوم بمعناها المنظم - كما تقدم - وقد شاعت العلوم الإغريقية ومنها «المنطق» بين الدارسين فى العربية كما سبق فى التمهيد.

ثم حقيقة ثالثة هى أن ابن أبى إسحاق - كما يقول عنه تلميذه يونس بن حبيب - كان له ذهن نافذ ونظر ثاقب وعقل قوى .

إذا وضعت هذه الأمور الثلاثة متجاورة من أن من نسب له القياس كان له استعداد ذهنى للنظر والقياس - وأنه وجد فى عصر تهيّأتْ فيه الظروف للتأثر بالثقافة الأجنبية - وأنه كان أحد الموالى الذين لهم صلة بمن يعرفون هذه الثقافة - إذا وضعت هذه الثلاثة متجاورة فإنها تشير إلى أن منشأ الفكرة هو المنطق اليونانى والنحو السريانى . فالمنطق فى ذلك الوقت كان أهم ما عرف عن أرسطو ، والقياس أحد أبحاث المنطق الرئيسية .

وإذا كانت الصلة المباشرة بين ابن أبى إسحاق والمنطق ونحو السريان مجهولة الآن ، فإن الدلائل تكاد تؤكد حدوث تلك الصلة وتأثره بها ، وتتلخص فى تلك الظروف العامة لنسبه وعصره وعقله ، وتلك الآراء الإجماعية التى تناولته بالدراسة من معاصريه وأصحاب الطبقات من أنه أول من يعّج النحو وقاسه ، ولعل أقواها بعض الآراء النحوية التى نقلت عنه والتى تدل فعلا على أنه بعج وقاس -

كل هذا يدل بطريقة تكاد تبلغ حد التأكيد - وإن لم تكن مباشرة - على أنه تأثر فى إدخال فكرة القياس فى النحو بالمنطق .

الاختلاف فى القياس

اتفق النحاة على وجود القياس فى النحو ، ومن العبارات المشهورة «اعلم أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس» و «النحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب» ولكن القياس الذى لايتحقق إنكاره فى النحو وأنه هو النحو ، قد اضطربت نظرتهم إليه اضطرابا شديدا ، فيثبته بعضهم أحيانا وينفيه آخرون ، ويرى بعضهم الشاهد اللغوى الواحد قياسا ويرى الآخر أنه ليس كذلك ، وربما وُجِّه الشاهد الواحد توجيهات مختلفة ، وكل منها فى نظر الموجه مقيس ، وقد تتعارض وتختلف ، فيلجأ حينئذ إلى الترجيح والتأويل .

وهذه بعض أمثلة تمثل اضطراب القياس :

* ذهب الأخفش والمبرد والفراء إلى أن حذف عامل المصدر قياس فى الدعاء ، تقول (ضرباً له) و (قتلا) ونحوه ، ومذهب سيبوية أنه لاينقاس [١] .

* ذهب ابن مالك إلى اختيار اتصال الضمير فى «باب كان وخال» فيختار (كنته) و (خلتنيه) وذلك أن الاتصال هو الأصل - وذهب سيبوية إلى اختيار الانفصال، وذلك أن الضمير فى البابين خبر فى الأصل، وحق الخبر الانفصال[٢] - فكل منهما قد قاس على أصل لديه .

* قول سيبويه فى قولهم : (هذا الحسنُ الوجْهِ) إن الجر فيه من موجهين : أحدهما طريق الإضافة ، والآخر تشبيهه (بالضارب الرجلِ) هذا مع العلم بأن الجر فى (الضارب الرجل) إنما جاء وجاز فيه لتشبيههم إياه (بالحسن الوجه) فعاد الأصل فاستعار من الفرع نفس الحكم الذى كان الأصل بدأ أعطاه إياه [٣] .

---

(١) ارتشاف الضرب - مخطوط - ورقة ١٩٦ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ ١ ص : ١١٩ .

(٣) الخصائص جـ ٢ ص : ١٧٦ .

هذه النماذج الثلاثة قطرة من بحر الاضطراب الذى يتسم به القياس فى كتب النحو ، ففى المثال الأول يتعارض فى القياس الإثبات والنفى ، وفى الثانى المسألة واحدة ووجهت حسب قياسين متعارضين ، وقد يصبح الشيء الواحد مقيسا ومقيسا عليه باعتبارين يراهما أصحاب الآراء المتعارضة كما فى المثال الأخير .

ومظاهر الاضطراب فى القياس يمكن أن تيصب فى مجريين عامين .

أولهما : وجود قياس واحد لاتؤيده النصوص المسموعة ، وفى هذه الحالة ينكره بعض النحاة مستدلين بتلك النصوص .

الثانى : تعارض الأقيسة ، بأن يكون للأمر الواحد قياسان أو أكثر وتختلف نظرة النحاة لكل قياس منها ، وكلها صحيح فى نظرهم .

هذان المجريان يعود إليهما بصورة عامة غالبية المسائل التى اضطرب فيها القياس، فالنزاع إما أن يكون حول قياس واحد أو حول أقيسة متعددة .

* * *

أما سبب هذا الاختلاف فيرجعه أبو الحسن (الأخفش) – ويوافقه على ذلك ابن جنى – إلى تصوير يرضى الخيال ، ولا يثبت أمام الحقيقة «فاختلاف لغات العرب إنما أتاها من قبل أن أوّل ما وضع منها وضع على خلاف ، وإن كان مسوقا على صحة وقياس ، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها ، غير أنها على قياس ما كان وضع فى الأصل مختلفا، وإن كان كل واحد آخذا فى صحة القياس حظا، ويجوز أيضا أن يكون الموضوع الأول ضربا واحدا ، ثم رأى من جاء من بعده أن خالف القياس الأول إلى قياس ثان جارٍ فى الصحة مجرى الأول [١] .

فالقياس إذن قد وضع منذ البدء مختلفا ، أو وضع قياس واحد لا غير ثم خولف

---

(١) الخصائص جـ ٢ ص ٢٩ .

إلى قياس آخر فى الموضوع نفسه جار فى الصحة مجرى الأول»

وهذا الافتراض لا يثبت أمام الحقيقة ، ذلك أن واضعى اللغة - إن كان قد وضعها أحد - لم يفكروا مطلقا فيما ينسبه لهم «أبو الحسن وابن جني» فلم يكن فى أذهان المتكلمين أو الواضعين أقيسة من البداية، سواء أكانت مختلفة أو غير مختلفة .

والحقيقة أن هذا الاضطراب يرجع إلى أسباب تتعلق بشخصية الباحثين فى النحو ، سواء منها ما يتعلق بجهودهم فى معرفة الشواهد أو ما يتعلق بنظرتهم إليها أو لمن رويت عنه .

فأحيانا يطول باع الباحث فيعرف كثيرا من الشواهد ، فيثبت القياس ، وأحيانا يقصر جهده عن الوصول لذلك فلا يثبته - وإذا وجدت لدى كل منهما شواهد متماثلة قد تختلف النظرة لهذه الشواهد فى فهمها وإعرابها وفتح باب القياس بها أو عدم الاكتفاء بها ، وربما اختلفت النظرة إلى قائلها من حيث الثقة به أو صحة عربيته ، وكل هذه - كما قلت - أسباب شخصية تتعلق بالباحثين ، ويمكن الاطلاع على كثير من نماذجها فى كتب مسائل النحو والخلاف .

علام يكون القياس ؟

الإجابة عن هذا السؤال بتوضيح نقطتين هما : كمية النصوص التى تجوز القياس – والتحديد الزمانى والمكانى للاستشهاد بالنصوص .

(أ) الكمية

تطالعنا فى كتب النحو مصطلحات كثيرة ، تدور كلها حول هذه النقطة من نقط القياس ، فتتردد فيها مصطلحات (القياس والمطرد والغالب والكثير والشائع والمتلئب [١] والقليل والأقل والنادر والشاذ والمسموع) .

والنحاة لم يحددوا معنى هذه المصطلحات بدقة ، بل كان حديثهم عنها حديثا عاما غير دقيق .

نقل السيوطى عن ابن هشام : اعلم أنهم يستعملون (غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا) فالمطرد لايتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل – فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر – فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك [٢] .

ففى هذا النص ما يشعر بترتيب هذه المصطلحات واختلافها فى الكمية

ومع ذلك فإن معناها والصلة بينها ما يزالان غامضين ، وإذا كان ما نقل عن ابن هشام فى النص السابق يشعر بتحديد الكمية ، إلا أنه أورده على سبيل التقريب لا التحديد ، ومن ثم خلط علماء النحو بينها ، فتبادلت المراكز فى استخدام كل منها مكان الآخر .

---

(١) المتلئب : معناه : المستمر ، وقد ورد هذا المصطلح كثيرا فى كتاب سيبويه .

(٢) المزهر جـ ١ ص ٢٣٤ .

ومع التجاوز عن هذه الدقة فى تحديد المعنى ، فإنه يمكن - من كلامهم عنها واستعمالهم لها - استخلاص أساس لتقسيم تلك المصطلحات وهو «الكثرة النسبية للنصوص ، أو القلة النسبية كذلك » .

وفى الجانب الأول تأتى المصطلحات التى تدل بمعناها على تلك الكثرة ، وهى (القياس والمطرد والغالب والكثير والأكثر والمتلئب) وفى الجانب الثانى يأتى (القليل والأقل والشاذ والنادر والمسموع)

وبهذا التحديد النسبى لا يستغرب قول ابن جنى «قد يقل الشىء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس ، الأول قولهم فى النسب إلى «شنوءة» (شنئى) فلك من بعد أن تقول فى الإضافة إى «قتوبة» (قتبي) وإلى «ركوبة» (ركبي) وإلى «حلوبة» (حلبي) قياسا علي (شنئى) ... وأما ماهو أكثر من باب (شنئى) ولا يجوز القياس عليه لأنه لم يكن هو على قياس فقولهم فى «ثقيف» (ثقفي) وفى «قريش» (قرشي) وفى «سليم» (سلمي) فهذا وإن كان أكثر من (شنئى) فإنه عند سيبوية ضعيف فى القياس ، فلا يجوز على هذا فى «سعيد» (سعدى [1]) .

فالأمر فى الكثرة والقلة إنما يرتبط بكل صنف على حدة ، والمسألة نسبية ، وإذا كان المثال الواحد فى الأول قياسا ، ولم تكن الأمثلة الأكثر قياسا فى الثانى ، لأن بابها ليس كذلك .

وإذا كان الأمر فى القياس مرتبطا بالنصوص ، مع محاولة تقريب فهمه بقدر الإمكان ، فإن الأقيسة الآتية غريبة على هذا الفهم .

* القياس الذى يصح ولا شاهد له إطلاقا ، كقول الأشمونى «حكم العلم المركب تركيب إسناد وهو المنقول عن الجملة أن يحكى أصله ، ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر ، ولكنه بمقتضى القياس جائز .

* ما جاء فى «المزهر» من تقسيم القياس إلى :

---

(١) الخصائص جـ ١ ص ١٠٥ - ١١٦ .

١- مطرد فى القياس والاستعمال : مثل (قام زيد)

٢- مطرد فى القياس شاذ فى الاستعمال : نحو الماضى من (يذر ويدع)

٣- مطرد فى الاستعمال شاذ فى القياس : نحو (استحوذ واستنوق).

٤- شاذ فى القياس والاستعمال : نحو (ثوب مصْوون)

ففى النوع الثانى كيف يتحقق القياس بلا استعمال ، وهذا الاعتراض يصدق على الرابع ، وأما الثالث فنصوصه كثيرة ، ومع ذلك لا قياس ، ومن العجيب أن السيوطى قد ساق له فى المزهر تحت عنوان (ذكر نبذ من الأمثلة الشاذة في القياس المطردة فى الاستعمال) أكثر من عشرين مثالا .

(ب) التحديد الزمانى والمكانى للنصوص اللغوية

حدد النحاة فترة الاستشاد اللغوى الصحيح بحوالى منتصف القرن الثانى الهجرى بالنسبة للحضر ، وأواخر القرن الرابع الهجرى بالنسبة للبادية ، وجعلوا الاستشهاد الصحيح من الوجهة النظرية محصورا فى القرآن والحديث وشعر العرب ونثرهم ، ولم يعتبرو القبائل كلها فى درجة واحدة من حيث قيمة الاستشهاد بأقوالهم ، والقياس على نطقهم «فالذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتُدى وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتُّكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين [١] ، وإذا كان التفاوت فى الفصاحة هو السبب فى تفضيل هذه القبائل، فإن جميع هذه القبائل العربية وفروعها اعتبرت حجة يؤخذ عنها ويقاس على قولها ، وتردد. كتب اللغة والنحو عبارات «ليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها» و «كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه » و «اختلاف اللغات وكلها حجة» و «الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء» - فماذا كان شأن

---

(١) الاقتراح فى علم اصول النحو ص ٢٢ - ٢٣ .

القياس أمام تلك اللغات ؟

لقد اعتبرت جميع هذه اللغات مما يصح عليه القياس رغم التفاوت بينها ، وإذا تدخل عالم النحو لكى يضع القياس فإن له أن يتخير إحدى اللغتين ويقويها وينتصر لها وهذا إذا كانت اللغتان مستويتين فى الكثرة والجودة أو متقاربتين ، وأما إذا كثرت إحداهما وقلّت الأخرى ، فإنه يؤخذ بأوسعهما رواية وأقواهما انتشارا .

تلك وجهة نظر النحاة في القياس على لغات القبائل ، وتتلخص تلك الفكرة فى الآتى :

١- لغات جميع القبائل الموثقة يمكن القياس عليها ، فكل ما يرد عن أية قبيلة يمكن قبوله والقياس عليه .

٢- يصح أن يكون لدينا قياس لو أكثر ما دام قد ورد ما يؤيد ذلك عن قبيلتين أو قبائل فى درجة واحدة من الشهرة والجودة .

٣- يكون لدينا قياس واحد إذا ورد عن قبيلة شهيرة ، عرفت بالفصاحة ، ولا قيمة لغيرها ما دامت ليست فى مستواها .

وينبغى التنبه إلى ما أحدثته هذه الأفكار من أثر فى القياس ، إذ بمقتضى الفكرة الأولى فتح الباب على مصراعية لكل من أراد القياس - وكانت الثانية ذات أثر كبير فى تعدد الأقيسة واضطرابها - وأما الثالثة فقد ظهر أثرها فى الحكم بالشذوذ والقلة والسماع.

وفى هذا النطاق يدخل ما سمى «بموقف مدرستى الكوفة والبصرة من القياس فآراء الباحثين فى هذا الموضوع ليست فى حقيقة وجود الخلاف ، وإنما فيمن قاموا بهذا الخلاف .

فبعض الباحثين يرى «أنه لم يكن هناك مدرستان متميزتان من ناحية التفكير اللغوى ، وإنما ركان هناك أفراد نشأوا فى الكوفة ، وأفراد فى البصرة ، وتتلمذ أفراد

---

(١) مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب ص ٢١٩

كل بلد على أفراد الفريق الآخر» .

بينما يرى آخرون وجود هاتين المدرستين «فمدرسة البصرة تنتقد الشعر المسموع بكل احتراس ، وترفض منه مالا يتناسب مع المستوى المقبول، على حين قبل الكوفيون كل ما سمعوا ، ويقال : إنهم استعملوا كثيرا من الشعر المنحول[1] » .

ويتوسط اخرون بين المدرستين ، فيرون أن أوجه الشبه بين المدرستين أكثر من أوجه الخلاف ، وإن كانت الأولوية لدى البصريين للقياس ، ولدى الكوفيين للسماع .

كل هذا الخلاف لايمنع من ذكر حقيقة تدخل فى النطاق السابق فى موقف القياس من النصوص – سواء أقام بها البصريون أم الكوفيون أم أفراد من هؤلاء وأفراد من أولئك – هى : أن النحاة نظروا للنصوص على أنها كلها مما يمكن القياس عليه، ففتحوا بذلك الباب على مصراعيه للقياس ، أو أن القياس على الكثرة والشهرة ، وما عدا ذلك يحكم عليه بالشذوذ .

قياس التمارين غير العملية

المقصود بهذا القياس تلك الأبحاث التى يوجد الكثير منها فى كتب النحو والصرف، ولا تقدم للغة شيئا مفيدا ، فهى تدل على البراعة الذهنية أكثر مما تخدم اللغة - وقد شمل ذلك النوع من القياس ما يلى :

* **حروف الكلمات** ، وأيها هو الأصل ؟ وأيها الزائد العارض ؟ وبخاصة الكلمات التى لاتعرف أصولها ، مثل (كلا وكلتا) فقد قال الكوفيون فيهما - فى خلاف طويل مع البصريين - إن فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، والدليل على أن ألفهما للتثنية أنها تنقلب إلى الياء فى النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر .

ومن ذلك حديثهم عن الضمير (أنت) اختلفوا !! فقال الفراء : جميعه هو الضمير ، وقال ابن كيسان الاسم منه «التاء» فقط ، وهي «التاء» التي في (فعلت) ولكنْ زيد معها (أنْ) تكثيرا اللفظ ، واختاره أبو حيان .

وذهب جمهور البصريين إلى العكس ، فقالوا : الاسم هو (أن) والتاء حرف خطاب .

والذى دعا إلى البحث فى حروف مثل هذه الكلمات هو القياس على الكلمات الصحيحة .

* **إيجاد كلمات قياسا على كلمات أخرى** ، والعجب أنهم يعترفون بأن الكلمات المقيسة لم ينطق بها عربى أصلا ، ولكنه القياس !!

يقول السيوطى نقلا عن ابن جنى «وكذلك تقول فى مثال (صَمْحَمَح) من الضرب (ضربرب) ومن القتل (قتلتل) ومن الشرب (شربرب) ومن الخروج (خرجرج) وهو من العربية بلا شك وإن لم تنطق العرب بواحد من هذه الحروف»

* **تلك الجمل التى ترد قياسا على قواعد توضع ويجب اطرادها** ، ومن ذلك قولهم (كان) أصل لكل فعل وحدث ، فيتوسع فيها مالا يتوسع فى غيرها ،

ولذلك تدخل باب التعجب ، وذلك قولك (ما كان أحسن زيدا) فإن أخرتها فقلت (ما أحسن ما كان زيد) فالوجه الرفع ... فإن قلت (ماكان أحسن ما كان زيد) فكررتها ، كانت الأولى على التفسير الأول ، والثانية على التفسير الثانى .

والذى أعرفه أننى لم أر فى حياتى نصا عربيا قديما أو مولدا مثل (ما كان أحسن ما كان زيد) ومن مثل ذلك كثير مما فى باب التنازع والاشتغال من العبارات المتهافتة .

* * *

أمّا الأسباب التى دعت إلى وجود هذه التمارين فى النحو ؟؟ فهى ما يلي:

١- التعمق فى القياس إلى حد خرج به عن حدود استعماله إلى افتراضات لاقيمة لها .

٢- ربما كان للمنافسة العلمية وإظهار المقدرة على الصناعة أثر فى ذلك ، ويشير لذلك ابن جنى بقوله «فإنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف، نحو قولهم فى مثال (صمحمح) من الضرب (ضربرب) إلخ» فهذا التلاقى لأبنية التصريف بين القوم ربما يعزى إليه بعض المسئولية عن هذه التمارين .

٣- الترديد المنطقى الذى اضطرهم إلى القسمة العقلية ، مثلا اجتماع الهمزتين فى كلمة واحدة مسألة صرفية ، فإما أن تكونا فى أول الكلمة أو وسطها أو آخرها ، وعلى كل إما أن تكونا ساكنتين أو متحركتين أو متخالفتين .

وعند محاولتهم تطبيق ذلك كله افترضوا أشياء لم تنطق بها العرب .

رأى ابن مضاء فى القياس

رأى ابن مضاء فى فكرة القياس

ليس ابن مضاء طويل النفس فى رأيه عن القياس ، فليس فى رأيه عنه تقليب الفكرة ومواجهة احتمالاتها كما فعل فى آرائه الأخرى عن العامل أو التأويل مثلا ، فقد ذكر رأيه فى القياس عرضا أثناء حديثه عن التعليل ، كما أن له جزئيات عنه متناثرة بين دفتى كتابه (الرد على النحاة) فإذا أضيف هذا لذاك ، اتضحت فكرة تقريبية عن رأيه فى ذلك الموضوع .

القياس النحوى - كما سبق - هو الأحكام النحوية التى تصدق على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة أخذت منها القاعدة ، ثم تعمم تلك القاعدة على النصوص التى لم ترد .

وهناك نوع آخر من القياس يتردد أيضا فى كتب النحو ، وهو قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة ، فهذا الحكم كذا لأنه مشابه أو قياس على كذا ، وهذا القياس يطلق عليه (**القياس العقلي**) لأن للعقل فيه دورا فى عقد المشابهة وإقامة الصلة بين الأحكام .

وهذا بيان موقف ابن مضاء من فكرة القياس بمعنييها السابقين .

* * *

أما النوع الأول فلم يتعرض له ابن مضاء نصا ، لكن يعرف رأيه مما ورد فى كتابه من جزئيات عنه :

* فى التنازع : قال : فإن قيل : النحويون لم يذكروا فى هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور ، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات من أجلها والمفعولات معها والتمييزات ، فهل تقاس هذه على المفعولات بها أو لاتقاس ؟ -

وقد أجاب عن ذلك بعد أن تحدث عن كل هذه المعمولات بقوله : والأظهر ألا يقاس شىء من هذه على المسموع إلا أن يسمع فى هذه كما سمع فى تلك [١] .

* فى التنازع أيضا قال : وأما (كان) وأخواتها ، فإن (كان) منها تجرى مجرى الأفعال المقتضية مفعولا ، تقول (كنت وكان زيد قائما) و (كنت وكانه زيد قائما) فقائما خبر كنت ، وقال الفرزدق :

إنى ضمنت لمن أتانى ما جنى وأبى فكان ، وكنت غير غدور

وكذلك (ليس) تقول (لست وليس زيد قائما) و (لست وليس زيد إياه قائما) - والأظهر أن يوقف فيما عدا (كان) على السماع من العرب ، لأن (كان) اتسع فيها ، وأضمر [٢] خبرها .

إن فكرة ابن مضاء عن هذا النوع من القياس ترتبط ارتباطا أساسيا بفكرته عن النصوص اللغوية ، فهو يجيزه إن ورد له من النصوص ما يصححه ، وهو يرفضه إذا لم ترد له نصوص تؤيده .

ففى قياس المعمولات على المفعول به فى التنازع رفض ذلك (إلا أن يسمع فى هذه كما سمع فى تلك) .

---

(١) الرد على النحاة ص : ١١٥ - ١١٦ .

(٢) السابق : ص ١١٤ - ١١٥ .

وفى النموذج الثانى توقف الأمر فى قياس ما عدا (كان) على السماع من العرب «والأظهر أن يوقف فيما عدا (كان) على السماع من العرب» وأدخل (كان) من بقية الأفعال اتساعا ، ولإضمار خبرها .

* * *

أما «القياس العقلي» فقد واجهه بصراحة ، مبينا أن النحاة لم يتحروا الدقة فى هذا النوع من القياس ، وذلك لأنهم يحملون الأشياء على الأشياء دون أن تكون هناك صلة كاملة بين الأمرين ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يدّعون أنهم فى ذلك تابعون للعرب، وأن العرب قد أرادت ذلك ،

وهم فى كلا الأمرين قد جانبهم التوفيق «والعرب أمة حكيمة ، فكيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكم الأصل غير موجودة فى الفرع ، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهِّل ولم يقبل قوله ، فَلِمَ ينسبون إلى العرب ما يجهَّل به بعضهم بعضا، وذلك أنهم لايقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة فى الفرع ، وكذلك فعلوا فى تشبيه الاسم بالفعل فى العمل، وتشبيههم (إن وأخواتها) بالأفعال المتعدية فى العمل [1] » .

فابن مضاء يرفض هذا النوع من القياس معتمدا على أساسين :

أحدهما : عقلى يلخصه أن المشابهة غير كاملة بين المقيس والمقيس عليه

والآخر : لغوى ، وهو إنكار أن العرب أرادت ذلك ، أو بعبارة أخرى ، إنكار أن يكون هذا مما له صلة بنطق العرب واستعمالاتهم .

ولقد التزم ابن مضاء هذا الرفض فى الأمثلة التى وردت لهذا القياس فى ثنايا الكتاب – وهذا بعضها :

* فى الاسم الذى لاينصرف – قال : فإن كان فى الاسم علتان أو واحدة تقوم

(١) الرد على النحاة ص : ١٥٦ - ١٥٧ .

مقام العلتين ، فإن كل واحدة من العلتين تجعله فرعا مُنع ما مُنع الفعل وهو الخفض والتنوين ... والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله ، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالا منه ، والشيء إذا عاوده اللسان خفّ ، وإذا قل استعماله ثقل ، وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالا منها ، فثقلت !! فمنعت ما منع الفعل من التنوين ، وصار الجر تبعا له .

وليس يُحتاج من هذه إلا إلى معرفة تلك العلل التى تلازم عدم الانصراف، وأما غير ذلك ففضل ، هذا لو كان بينا ، فكيف به وهو ما هو فى الضعف !! لأنه ادعاء أن العرب أرادته !! ولا دليل على ذلك إلا سقوط التنوين وعدم الخفض ، وهذان إنما هما للأفعال ، فلولا شبه الأفعال ، لما سقط منها ما يسقط من الأفعال [١] .

* فى الرد على من استدل على الإضمار فى المشتق بأن الضمير يظهر فى بعض المواضع مثل (زيد ضارب هو وبكر عمرا) قال : «ومن أين قست حال غير العطف على العطف ؟ وجعلت حال العطف مع قلتها أصلا لغيرها على كثرتها ؟ والمتكلم لاينوى الضمير إلا إذا عُطف عليه ، وإذا لم يُعطف عليه لم ينوه ، وهل قياس هذا على هذا إلا ظن ، وكيف يثبت الظن شيئا مستغنى عنه ، لا فائدة للسامع فيه ، ولا داعى للمتكلم إلى إثباته ، وإثباته عيّ [٢] .

ففى الاقتباس الأول تأييد للفكرة مع الارتباط بمنهجه فى احترام النصوص ، فقد عقد النحاة مشابهة بين الأسماء التى لاتنصرف والأفعال فى أن كلا منهما يمنع الخفض والتنوين ، وراحوا يلتمسون لذلك الوسائل من الثقل والخفة والمشابهة فى علل الفروع

- وابن مضاء يرفض هذا القياس معتمدا على أساسين لغويين .

الأول : معرفة تلك الصفات التى توجد فى الأسماء غير المنصرفة «للعلل» بصرف النظر عن تلك المشابهة المدّعاة .

---

(١) الرد على النحاة ص : ١٥٧ وما بعدها

(٢) السابق ص : ١٠١ .

الثانى : أن النحاة يدعون أن العرب أرادت هذا القياس، والعرب لم تُرد ذلك ، أو بعبارة قريبة : العرب لم تستعمل ذلك ، وهل أعطينا مفاتيح الغيب حتى نحكم على الإرادة !! .

وفى الاقتباس الثانى رفض قياس استتار الضمير فى غير العطف قياسا على العطف ، مستندا أيضا فى رفضه إلى أساس لغوى وهو مناقشة (الظن) الذى عقد النحاة به هذا القياس، فالظن ليس نصا من النصوص بل أمرا عقليا يفترض أشياء ويرتب عليها أحكاما لا داعى إليها ، فما يثبته الظن هنا يستغنى عنه المتكلم والسامع ، وقد يؤدى إلى العىّ فى الكلام ، فمما أحرى ألا يُعتمد !! وألا يعتمد أيضا ما ترتب عليه من قياس .

فابن مضاء يقبل «قياس النحو» ، ويرفض «القياس العقلي» معتمدا فى قبوله ورفضه غالبا على احترام النص اللغوى ، فقبل على أساسه ، ورفض أيضا على الاساس نفسه .

اضطراب القياس فى رأى ابن مضاء

لم يتعرض ابن مضاء لهذا الموضوع بصراحة ، ولم يتناوله بطريقة مباشرة بل أشار إلى ما يجره تعدد الأقيسة من اختلاف واضطراب لا طائل وراءهما فى حديثه عن التمارين غير العملية .

فهناك قياسان لبناء (فُعْل) من (البيع) أحدهما (بوع) قياسا على (موقن وموسر) والآخر (بِيع) قياسا على (بيض وغيد) وقد ذكر ما ترتب على ذلك من اضطراب قائلا : وأما أى الرأيين هو الصواب ؟؟ فلكل من الرأيين حجة ، فحجة من ابدل الياء واوا أن (بوعا) مفرد ، وحمله على (موسر) ونظائره أولى من الحمل على الجمع ، وأيضا فإنّا وجدنا الآخر يتبع الأول أكثر مما يتبع الأول الآخر .. وحجة من قال (بيع) بالكسر قياسه على (بيض) وإبدال الضمة كسرة لتصح الياء أولى من رد الياء إلى الواو ، لأن الياء أخف، وهى الغالبة على الواو ، وكما يتبع الآخر الأول ، كذلك يتبع الأول الآخر ، قالوا فى تصغير (شيخ) (شُيِيخ) وكسرت الشين من أجل الياء [1] .

وبعد كلام طويل ساقه ابن مضاء فى الأخذ والرد بين النحاة ، وكأنما كان يقصد بما ساقه بيان مقدار العناء من وراء النزاع والخلاف وتعدد الاقيسة ، وبعد أن جرينا معه حتى تقطعت أنفاسنا ، قلب يديه فى أسف وهو ينظر إلى حصاد المعركة وهشيمها قائلا:

«وهذا فى مسألة واحدة ، فكيف إذا أكثر من هذا الفن ، وطال فيه النزاع، وامتدت فيه أطناب القول مع قلة جَداه وعدم الافتقار إليه ، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة ، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه !!»

النزاع والاضطراب فى القياس لاجدوى منه فى رأى ابن مضاء ، وأساس عدم الجدوى لديه يرتبط باحترامه لنصوص اللغة ، وقد وضح ذلك فى أمرين :

الأول : ليس هذا من اللغة الفصيحة التى يحتاجها الناس ، فحاجة الناس إلى معرفة اللغة لاتفتقر لهذا الاضطراب والنزاع .

---

(١) الموضوع كله فى : الرد على النحاة ص : ١٦١ وما بعدها .

الثانى : أنه مظنون مستغنى عنه ، والظن ليس نصا من نصوص اللغة ، ومن أهم ما يترتب عليه اضطراب الأقيسة .

وهناك أمر آخر أشار إليه ابن مضاء عرضا وهو «**فكرة الشذوذ**» فقد تعرض لها وهو يتحدث عن النصب بعد «**فاء السببية**» فى الواجب ، وقد وصف ذلك بالشذوذ ، وساق فى ذلك ثلاثة أبيات من الشعر ، لكنّا لانرى له بعد ذلك حديثا عن هذا الموضوع فى ثنايا الكتاب ، وأغلب الظن أن فكرة اضطراب القياس قد أحسها ابن مضاء إحساسا غامضا، لم تتضح لرؤياه اتضاحا يدفعه إلى مواجهتها فى صراحة كما فعل فى أفكاره الأخرى .

موقف ابن مضاء من قياس التمارين غير العملية

لقد واجه ابن مضاء هذا القياس ذاكرا رأيه فى صراحة ووضوح فيما تناوله من مظاهره .

* ففى الجمل غير العملية : قال : تقول (أعلمت وأعلمنى زيد عمرا منطلقا) على التعليق بالثانى ، وعلى التعليق بالأول (أعلمت وأعلمنيه إياه زيدا عمرا منطلقا) وفى التثنية (أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين) وفى الجمع (أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين) تقدير الكلام (أعلمت الزيدين العمرين منطلقين ، وأعلمونيهم إياهم) قال : ورأيى فى هذه المسألة وما شاكلها أنها لاتجوز، لأنه لم يأت لها نظير فى كلام العرب ، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد ، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم [١] .

* وفى المفردات غير العملية قال : ومما ينبغى أن يسقط من النحو (ابْنِ من كذا مثال كذا) كقولهم ابن من (البيع) مثال (فُعْل) فيقول قائل (بوع) أصله (بيع) فيبدل الياء واوا لانضمام ما قبلها ، لأن النطق بها ثقيل ... ومن قال (بيع) بالكسر ، كسر الباء لتصح الياء ، كما قالت العرب (بيض وعين وغيد) فى جمع (بيضاء وعيناء وغيداء) ، ثم قال بعد أن ذكر النزاع والمجادلات فى احتجاج كل لرأيه : وهذا فى مسألة واحدة !! فكيف إذا أكثر من هذا الفن وطال فيه النزاع وامتدت فيه أطناب القول مع قلة جَداه وعدم الافتقار إليه ، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة ، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه [٢] !! .

والأسس التى بنى عليها رأيه فى رفض ذلك القياس هى :

أولا : بعد العلاقة بين المقيس والمقيس عليه ، إنها علاقة مختَلَقَة أدت إلى هذه التمارين التى لاتجدى «فقياس الأفعال الدالة على ثلاثة مفاعيل على ما يدل على مفعول

---

(١) الرد على النحاة ص ١١٣ .

(٢) الفكرة والنزاع فيها فى : الرد على النحاة ص ١٦١ وما بعدها .

به واحد قياس بعيد، فى التنازع - والمفردات التى تبنى على غيرها - سواء أكان هذا الغير صيغة أو كلمة - أيضا من القياس المختلَق ، لأن القياس فى المفردات له أبواب خاصة محددة ، فليس لأحد أن يخترع فى اللغة كما يريد ، ولذلك وصفه بأنه ينبغى أن يسقط من النحو ، ووصفه أخيرا بعدم الجدوى .

ثانيا : اللغة لاتؤيد ذلك القياس ، فالجمل غير العملية لم يأت لها نظير فى كلام العرب ، والمفردات غير العملية لاتفيد فى معرفة اللغة الفصيحة الصحيحة

فهذا الرفض إذن كان من أسسه احترامه للنصوص اللغوية الصحيحة .

«فى ضوء علم اللغة الحديث»

* * *

القياس والصوغ القياسى والاستقراء

الصوغ القياسى

التفريق بين الكلام واللغة – فى رأى المحدثين – ضرورى للحديث عن هذه الفكرة ، وأول من فرق بينهما هو العالم السويسرى (دى سوسير) فى أوائل القرن العشرين ، وقد شاعت فكرة التفريق بينهما منذ ذلك الحين ، وأصبحت من المبادىء الرئيسية فى دراسات اللغويين المحدثين مع اختلاف فى مفهومها وتحديدها مما لايتسع المقام له ، وقد اعتمد رأى «دى سوسير» على أن اللغة خاصة بالجماعة أما الكلام فهو من خواص الفرد ، اللغة مجموعة من الصيغ والقوانين التى تتعارف عليها الجماعة أما الكلام فهو الأحداث الفعلية التى ينتجها أحد المتكلمين ، اللغة نظم مجمدة فى القواميس وكتب النحو والصرف، أما الكلام فنشاط حىّ فيه جِدة الاستعمال وحيويته ، ومع ذلك فلكل من اللغة والكلام علاقة بالآخر «فكلام أفراد الجماعة اللغوية محكوم بالقواعد والمفردات التى تتكون منها اللغة ، كما أن اللغة تتطور بتأثير الكلام» .

* * *

وظاهرة الصوغ القياسى Analogic Creation أو ما يطلق عليه (محاكاة النظير Analogy من خواص الكلام لا اللغة، فالذى يقوم بها هو المتكلم للغة لا الباحث فى اللغة، وهى ظاهرة تصاحب الإنسان طول حياته، يلجأ إليها وهو طفل، كما يلجأ إليها وهو كبير، فالإنسان لايكتسب كل النظم اللغوية دفعة واحدة، ولو وصل إلى درجة من نضج المعرفة بتلك النظم، فإن ذلك لايكفى مواقف الاستعمال المتجددة على الدوام، فهو فى حالة تهيؤ دائم لمواجهة هذه المواقف التى لاتعينه فيها الذاكرة، والذى يعينه فى ذلك هو

«الصوغ القياسي» إذ هو فى حاجة إلى استعمال صيغ جديدة لم يعرفها من قبل، وإلى استخدام جمل جديدة لم يسمع بها من قبل ، وهذه الصيغ والجمل لا تأتى كيفما اتفق ، بل تأتى مقيسة على ما اختزنه المتكلم فى ذاكرته من نظم البيئة اللغوية فى صيغها وجملها

يقول فندريس : «يطلق القياس على العملية التى بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبا تبعا لأنموذج معروف» ويقول أيضا : «الإنسان يتبع القياس دائما فى كلامه ، وما جداول التصريف والإعراب التى تذكر فى كتب النحو إلا نماذج يطلب إلى التلميذ محاكاتها [1] «فما يذكر فى كتب التصريف والإعراب نماذج فقط، أما المحاكاة الحقيقة فتكون للطرق الصرفية والنحوية التى تعودها المتكلم بالسماع ممن حوله، حيث تستقر نظم اللغة دون وعى منه فى مجاميع منسجمة مرتبة فيتعود منها طريقة صياغة الأسماء مثلا ، وطريقة صياغة الأفعال ، وطريقة التذكير ، وطريقة التأنيث ، وهكذا ، كما يتعود أيضا كيفية الجملة الذى يرفع فيها الاسم ، والجملة التى ينصب فيها، وهكذا .

* * *

وهناك فرق بين ما يعتاده المتكلم من نظم اللغة التى يقيس عليها وما يفعله علماء النحو من وضع القواعد والقوانين ، فالأول يحدث دون قصد وتعمد أما الثانى فنية العمد فيه واضحة مقصودة ، الأول يتعوده الشعور حتى يصبح عادة من عاداته كالمشى والطعام والآخر مقاييس محددة موضوعة للاكتساب والفهم ، الأول انعكاس الاستعمال الاجتماعى على مستعمل اللغة ، والثانى آراء الدارسين المقننة لمن يستعمل اللغة .

* * *

وهناك فرق آخر بين الصوغ القياسى كما يحدث من المتكلم والقياس كما فهمه النحاة ، إذ «يجرى الصوغ القياسى فى صورة معادلة تجرى على غير وعى من المتكلم ، وتكون الصيغة المستعملة هى نتيجة هذه المعادلة ، فإذا اتفقت الصيغة أو الجملة الجديدة

---

(١) ندريس : اللغة ص ٢٠٥ .

مع ما فى اللغة من نماذج ، كان صوابا ، أو بعبارة أخرى : لم يثر لدى السامعين غرابة أو معارضة ، لأنه يتفق مع الإلف الشائع فى نماذج اللغة ، أما إذا كان هذا الجديد مختلفا مع ما ورد فى اللغة منها فهذه الحالة ظاهرة جديدة قد يكتب لها الشيوع أو الانكماش ثم الذوبان -

وقد حدثت لى شخصيا إحدى هذه الظواهر التى لا تتفق مع الإلف اللغوى ، فقد كنت أتحدث عن قصيدة شعرية موضوعها «امرأة جائعة» وقد غلبنى الحماس وأنا أعلق على هذه القصيدة فقلت (إن هذه الشخصة ماتت جوعا) وهنا ضج الحاضرون بالضحك !! وكان هذا الضحك هو وسيلة التعبير الاجتماعى التى أيقظت وعْيِى فى استعمال كلمة (الشخصة) التى لم ترد فى اللغة .

وإذا حللنا هذه العملية التى قمت بها ، وجدنا أنها وردت على أساس قياس قمت به دون شعور منى بذلك ، وهو إضافة تاء التأنيث إلى الاسم ، ويمثل هذا القياس المعادلة الآتية :

تأنيث

إنسان ——— إنسانة

تأنيث

شخص ——— شخصة

لكن اللغة لم يرد فيها تلك الكلمة التى أتيت بها على غير وعى منى ، وهنا كان الضحك وسيلة الحاضرين فى «الندوة» أمامى والتى أعادت إلىّ هذا الوعى .

أما القياس - كما فهمه علماء النحو - فإنه يجرى بوعى من قواعدهم وعلى مقتضاها ، فالأول عادى يحدث دون جهد ، ومظهره الاستعمال ، أما الثانى فعقلى تفرضه آراء العلماء . فتأليف الكلمات فى عبارات وجمل هو كالنطق بأصوات اللغة كلها أمور تجرى فى سرعة ويسر ، ولنتصور كم يكلفنا تحليل هذه العادات النطقية من شطط. إن ذلك لو حدث لما كانت اللغة وسيلة للتفاهم الإنسان على الإطلاق !!

* * *

الصوغ القياسى – كما تقدم – عملية تتم بوجود نماذج لغوية فى ذهن المتكلم ، ثم القيام بالقياس حسب هذه النماذج ، فهى عملية معيارية تتم وفقا لمعايير مختزنة فى الذهن ، وهى بهذه الصفة لا تتفق فى ظاهرها مع روح المنهج الوصفى الذى تبين لنا من الفصل الأول من هذا الكتاب أنه يقف وراد النصوص لوصفها لا أمامها لفرض القواعد عليها ، فعملية الصوغ القياسى إذن من هذا النوع الأخير ، إذ تقوم أساسا على وجود تلك القوانين التى تتحكم فيما يقدمه المتكلم من صيغ وجمل .

وهذا صحيح ، لكن تقدم فى بداية هذا الموضوع تفريق اللغويين المحدثين بين اللغة والكلام ، وفكرة الصوغ القياسى ترتبط بالكلام دون اللغة ، فهى إذن من نشاط المتكلم ، ومن حق الباحث أن يصف نشاط المتكلم كما أن من واجبه أيضا أن يلتزم الوصف فى بحث اللغة

فالصوغ القياسى حقيقة معيارى فى ذاته لكنه بالنسبة للباحث اللغوى ظاهرة تستحق الوصف ، وبهذا لايسبق إلى الفهم تجاوز المنهج الوصفى بالاعتراف بهذه الفكرة.

* * *

هذا ، وللصوغ القياسى جهتان يقوم بهما ويستمد منهما وجوده ، فهو باعتباره صدى للعرف الاجتماعى للغة ذو صفة اجتماعية ، وباعتباره نشاطا للمتكلم ذو صفة فردية .

أما من الناحية الأولى فإن النشاط الذى يقوم به المتكلم ليس حرا فيه حرية مطلقة، بل يقوم على أساس علاقة مشتركة بين كل من المتكلم والسامع ، وهذه العلاقة المشتركة بينهما تعتمد على ما يكتسبه كلاهما من أوضاع لغوية أقرها العرف الاجتماعى الذى وهب لهما وسيلة التفاهم بينهما وهى اللغة ، فنشاط المتكلم يعتمد على هذه الصفة الاجتماعية سواء فى ذلك ما يخرجه من حافظته مما هو متداول فى محيط الجماعة أو ما

صاغه هو قياسا على هذا المتداول ، وهذا يعود إلى نظرة المنهج الوصفى للغة عامة على أنها إحدى نواحي السلوك الاجتماعى الإنسانى ، ووجود القواعد العرفية التى تحكم هذا السلوك من الأمور المسلم بها فى اللغة وغيرها مما ينطبق عليه هذا الوصف .

ويرى « سابير Sapir» أن اللغة تكتسب فى ذاتها قوة داخلية تحمى بها نماذجها الصوتية والتركيبية «فإن لكل لغة نظاما صوتيا داخليا إزاء كل نموذج لغوى معين ، وفى اللغة شعور محدد تجاه النماذج اللغوية على مستوى الجملة ، وكل من هذين الدافعين فى قوته انضباطه وعمقه يؤدى عمله فى اللغة غير مكترث بالحاجة إلى التعبير عن أفكار خاصة أو تقديم شكل خارجى شامل لمجموعات خاصة من الأفكار ، إذ تحقق تلك الدوافع غرضها فقط فى التعبير الوظيفى نفسه [١]» .

والنظام والشعور الداخليان اللذان يُرجع إليهما «سابير» حماية اللغة فى مستواها الوظيفى هما : ما اشتهر بين اللغويين المحدثين بصفة عامة بالنظم العرفية الاجتماعية للغة .

أما الناحية الثانية التى تتعلق بالفرد فيلخص «فندريس» أسسها بقوله : «يسود التغييرات الصرفية اتجاهان عامان ، الأول مبعثه الحاجة إلى التوحيد ويميل إلى إقصاء العناصر الصرفية التى أصبحت شاذة ، والآخر مبعثه الحاجة إلى التعبير ، ويميل إلى خلق عناصر صرفية جديدة [٢]» .

وبهذين الدافعين تتحقق فكرة الصوغ القياسى ، فبتأثير الدافع الأول يعمل الفرد جاهدا – ربما دون شعور منه – على مراعاة الكيفيات والنماذج اللغوية ، وبمراعاة الدافع الثانى يقوم بنشاطه فى الحديث بصيغ وجمل جديدة قياسا على ما اكتسبه من نماذج.

ويترتب على إثبات هذه الصفة الفردية للصوغ القياسى أن اللغة شيء غير

---

(١) Sapir, Language. P. 63.

(٢) فندريس ص ٢٠٤ - ٢٠٥

منفصل عن الإنسان ، وأن عملية الصوغ القياسى تتحقق بمجهوده ، وهذه الصفة الفردية له تباين تماما اعتناقه كمنهج للبحث يضعه النحاة واللغويون .

وبعد : فالنتيجة من كل ذلك : أن الصوغ القياسى كما فهمه المحدثون وبحكم صفته الاجتماعية ودوافعه الفردية يمكن وصفه كنشاط للفرد ، ولا يصلح اتخاذه منهجا للبحث .

تلك وجهة النظر الحديثة !! وفى ضوئها يتضح الرأى فى أفكار «القياس» لدى النحاة وموقف «ابن مضاء» منها .

القياس النحوى والاستقراء

تبين من فهم هذه الفكرة لدى ابن مضاء أنه يثبت القياس معتمدا على النصوص الصحيحة التى حددها اللغويون للاستشهاد، فهو بذلك يقف مع النحاة فى جانب واحد من حيث الاعتراف بالقياس منهجا للبحث - ومن حيث فهم الفكرة ذاتها - وكذلك أساسها الذى ظاهره النصوص لديه ولديهم ، وباطنها ما عرفه النحاة عن المنطق فى وقت مبكر - وهذه الأمور الثلاثة ستتضح قيمتها فى ضوء الدرسات اللغوية الحديثة .

إن معاودة النظر على الفقرة السابقة مباشرة من رأى المحدثين فى «الصوغ القياسى» يتضح منها التباين بين رؤية القياس من زاويتهم ورؤيته من جانب النحاة وابن مضاء ، فالصوغ القياسى لدى المحدثين عمل يقوم به المتكلم لا النحاة ، والمقيس عليه هو النظم اللغوية العرفية التى تختزن فى ذهن المتكلم وشعوره دون مجهود وليست القواعد المحفوظة المقررة ، والمقيس هو الحدث الكلامى الذى يتحقق فعلا وليس إخضاع ما ورد من كلمات للقوانين ، ومن هنا يعلم أن الموقفين مختلفان والمنهجين متباينان ، وفى هذا الضوء يسلك ابن مضاء فى طريق من سبقوه من المقلدين تجاه فكرة القياس النحوى .

إن رفض اتخاذ القياس منهجا للبحث ليس رفضا تحكميا بل رفضا يقوم على أسس علمية ، ذلك أن اتخاذ القاعدة أساسا ثم فرضها على المفردات عمل يجافى الروح العلمية الصحيحة ، لأنه يقوم أساسا على التحكم ، إذ يبدأ من النهاية إن صح هذا التعبير ، والتحكم لايتفق فى طبيعته مع الروح العلمية .

أما الاستقراء فهو المنهج الصحيح الذى يتسم بالتسامح ، ويبدأ من حيث يجب البدء، من المفردات إلى الملاحظة الشاملة ، والاستقراء ليس منهجا علميا سليما فى دراسة اللغة فقط ، بل أصبح منذ وقت طويل منهجا فى الدراسات الإنسانية والتجريبية على السواء .

إن روح التسامح والتحكم بين الاستقراء والقياس تبدو فى الفرق بين الملاحظة

الاستقرائية والقاعدة القياسية ، فالأولى تعبير عن السلوك اللغوى الذى بدت فيه الظاهرة المستقرأة فقط ، أما الثانية فهى تعبير عما استقرىء وما يمكن أن يستقرأ الأولى، تمثل مجهودا متواضعا مقصورا على الظاهرة الملاحظة ، والثانية تمثل حكما مطلقا حادا يتعدى حدود اختصاصه ، الأولى طابعها الوصف والثانية طابعها المعيار .

ويبدو الفرق بين موقفيهما واضحا إزاء بعض الصور اللغوية الجديدة التى ترد فى اللغة ولا تتفق مع النماذج العامة للقواعد ، حيث يقف الاستقراء منها موقفا متواضعا فيعترف بها ، أما القياس فإنه يفرض عليها صرامته ويتناولها بالتغيير والتؤيل أو يسمها بالشذوذ .

يقول «سابير Sapir» معبرا عن روح التسامح التى يوصف بها المنهج الاستقرائى تجاه الصور الجديدة «كثير من حالات الشذوذ لا يمكن أن تندرج تحت القاعدة العامة ، وحيثما كان الأمر فلا بد أن نعترف أن القاعدة شيء ، وتطبيق القاعدة شيء مغاير تماما [١] » .

ولكن وجهة القياس أن القاعدة وتطبيق القاعدة شيء واحد .

حقيقة أن القياس النحوى قد قام على استقراء للنصوص – سيتبين الرأى فيه فيما بعد – كما هو رأى النحاة جميعا – ومنهم ابن مضاء – لكن بتسلطه على الأمثلة وتحديد زمنها من حيث الاستشهاد قد حكم على نفسه بالتحكم والتوقف .

فاللغة من حيث إنها نشاط للأفراد لاتخضع دائما للقياس ، ولذلك تكثر فيها الظواهر المتفردة التى لاتخضع لقانون مطرد ، لأن المتكلمين كما يقول أبو على الفارسى «ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها ، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء ، فزاغوا به عن القصد [٢] .

وإذا كان الأمر كذلك فكيف يفرض على الطبع عمل العقل !! وكيف تنظم القاعدة

---

(١) Sapir, Longuagr, p. 61

(٢) المزهر فى علوم اللغة جـ ٢ ص : ٢٣٨ .

النشاط!!

أما تحديد الاستشهاد بالزمن فهو تحديد له قيمته حقا بالنسبة للقياس حيث توقف ، لكنه بالنسبة للغة تحديد وهمى !! فاللغة بطبيعتها لاتعرف الحدود والقيود ، لأنها تتطور على الدوام !! وقد قام هذا التحديد لدى النحاة على أساس النظرة لكل من دارس اللغة واللغة نفسها ، حيث ظن النحاة أن كلا منهما يمكن تحديده ، لكن الواقع يغاير ذلك تماما ، فقد ظلت العربية «تتطور» بفعل العوامل الاجتماعية ، وبقى القياس «يتفرج» بفعل النحاة ، والاعتراف بهذه الحقيقة - حقيقة التطور فى اللغة - تشير إلى عجز القياس النحوى عن أداء دوره الصحيح ، وبالتالى عن أن يكون وسيلة علمية ناجحة ، أما مقابله وهو «الاستقراء» فهو الوسيلة العلمية الصحيحة ، لأنه بصفته المتواضعة فى الوقوف وراء اللغة والاعتراف بتطورها يتفق مع الواقع ولا يجافيه ، ويلاحق التطور ولا يجمده .

إن القياس النحوى قد أشبه الاستقراء فى الصورة فقط باستخدام النصوص فى بدايته أداة له ، والحقيقة أن منشأ فكرته لدى النحاة لم تكن النصوص اللغوية بل كان منشؤها المنطق الإغريقى - كما سبق بيان ذلك - ولو ان منشأه النصوص اللغوية فقط لكان وسيلة علمية ناجحة ومنهجا دراسيا صحيحا ، ولبقى وتطور مع اللغة ، ولكن الفكرة الذهنية التى تسربت من المنطق ساذجة فى بدايتها قد تحولت بفعل الصناعة إلى الطريقة التى اتّسم بها قياس المنطق ، فحل النظر العقلى العميق محل البداية البدهية ، وانقلب البحث فى النصوص التى تذكر قواعدها ، إلى البحث فى القواعد التى تذكر نصوصها .

القياس العقلى والاستقراء

يقوم هذا القياس على تشبيه لظاهرة لغوية بظاهرة أخرى لها حكم معين ليثبت للأولى حكم الثانية .

وسبق أن ابن مضاء يرفض هذا القياس حيث بنى رفضه على أن المشابهة غير تامة بين الحكمين – وأن العرب لم ترد ذلك – وأنه قياس يقوم على الظن .

* * *

إن رفض هذا القياس اجتهاد موفق من ابن مضاء ، والأسس التى بنى عليها هذا الرفض أسس مقبولة بمقياس الاجتهاد الفردى ومن زاويتها السلبية ، ذلك أن العلاقة الذهنية بين الظاهرتين لا تصلح أساسا لبناء القواعد اللغوية ، فهذه المشابهة قائمة على العقل ، واللغة لاتدرس على أساس العقل ، وإنما تدرس على أساس العرف .

* * *

أما إرادة العرب هذا القياس التى رفضها ابن مضاء ، فهى إرادة للنحاة لا للعرب ذلك أن نسبة النحاة إلى العرب إرادةَ ذلك غيرُ صحيحة ، فالعرب لم يفكروا فى الأقيسة وطريقتها ، لأنهم كانوا يتكلمون فقط ، وكيف يتصور أن العربى قد وقف أثناء نطقه للفعل المضارع ليرفعه قياسا على الاسم لمشابهته إياه !! وأنه نطق (لا إله إلا الله) فاستعمل إرادته لا فى معنى الشهادة ، بل فى نصب الاسم ورفع الخبر ، قياسا على (إن الإله هو الله) التى هى بدورها مقيسة على الفعل فى العمل .

الحقيقة أن إرادة العرب تتخلى عن هذه المسئولية ، لأنها مسئولية لم تحدث على الإطلاق !! ومن حق ابن مضاء القاضى الفقيه أن يرفض دعوى الإرادة ، لينصف الناطقين العرب من إرادة النحاة !!

* * *

أما الأساس الثالث الذى بنى عليه رفضه للقياس العقلى وهو «الظن» فتتضح قيمة رفضه بمعرفة منشئه ، ومنشأ الظن هو الرأى الشخصى والتخيل !! وذلك لا يصلح أساسا لدراسة اللغة ، لأنه من عمل الفرد لا من عمل اللغة ، ولأنه شخصى واللغة اجتماعية .

لقد كان ابن مضاء موفقا فى تناوله لقضية القياس العقلى من الجانب السلبى وهو من هذه الزاوية موفق باجتهاده الشخصى ، لكن المنهج اللغوى الحديث لايسلك هذا المسلك فقط فى رفض هذه الفكرة ، لأن هدفه الأساسى هو بيان الجانب اللغوى الوصفى ، لا إلى مناقشة الجانب السلبى ، فهذه المناقشة تأتى بعد بيان الناحية الإيجابية - وطريقتها كالآتى :

* إن كلا من الظاهرتين اللتين تعقد بينهما المشابهة تدرس وحدها لبيان خصائصها اللغوية ، إذ تستقرأ أمثلتها لذكر القاعدة الوصفية الشاملة لها بغير خلط أو مشابهة بين هذه وتلك - فمثلا :

(أ) لا إله إلا الله جملة فيها أداة هى (لا) - اسم منصوب بعدها - اسم مرفوع أخيرا - وباستقراء أمثال هذه الجملة تذكر ملاحظة عامة أن (الاسم الذى يلى (لا) منصوب ، والاسم الثانى مرفوع) .

(ب) إن الله سميع بصير جملة فيها أداة هى (إن) - اسم منصوب بعدها - اسم مرفوع أخيرا - وباستقراء أساليب (إن) يقال (الاسم الذى بعد (إن) ينصب ، والذى يليه يرفع) .

فكل منهما يحلل على حدة ، فليس هناك إذن مجال لعقد قياس المشابهة .

إن الاستقراء هو الوسيلة الإيجابية التى يناقش بها القياس العقلى ، لأنه الوسيلة المنهجية الصالحة لدراسة اللغة .

الاضطراب فى القياس وخطة المنهج لمنعه

الاضطراب فى القياس بالاختلاف حول القياس الواحد أو تعدد الأقيسة أحس به ابن مضاء إحساسا غامضا ، وقد تلخص رأيه فى ذلك أنه : يرفض هذا الفن والنزاع فيه ، لأن اللغة الفصيحة لا تحتاجه من جهة – ولأنه مظنون مستغنى عنه من جهة أخرى .

والمهم هنا بيان قيمة هذا الرأى وما يقوم عليه أولا ، ثم توضيح غموض الإحساس بالاضطراب فى ضوء المنهج الحديث ثانيا .

إن ابن مضاء نو إحساس لغوى أصيل فى هذه النقطة ، فالنزاع والصراع فى القياس لا طائل وراءهما ، إنه حقا مجهود عنيف ، لكنه مجهود مبدد لا هدف له ، ومن هنا فحقه العزل والرفض ، ذلك أن المجهود فى دراسة اللغة يجب أن يكون من أجل اللغة، وهذا النزاع لايفيد – كما يقول – فى حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة .

إن معرفة اللغة الفصيحة الصحيحة فى غير حاجة إلى النزاع فى رأى ابن مضاء وإلى هذا الحد من رأيه يتفق مع وجهة النظر الحديثة فيما يقبل أو يرفض ، أما وصفه النزاع بعد ذلك بأنه مظنون مستغنى عنه ، فهو وصف يؤكد به رفضه وإن كان لا يتخذ أساسا للرفض فى المنهج الحديث .

* * *

لقد رفض ابن مضاء الاضطراب فى القياس بصورة عامة غامضة لكنه ألمح إلى مداه الواسع بقوله : «فكيف إذا أكثر من هذا الفن ، وطال فيه النزاع وامتدت فيه أطناب القول» !! فهذا الفن الكثير والنزاع الطويل والقول المطنب هو مظهر اختلاف القدماء فى القياس الذى تتلخص مستنداته فى الأمور الآتية :

١- نسبة النحاة للعرب أنهم تكلموا بالأقيسة المختلفة .

٢- اجتهاد النحاة أنفسهم فى إثبات القياس ونفيه .

٣- مدى التزام الكمية النسبية التى يقوم عليها القياس .

٤- أخذ اللغة عن قبائل مختلفة وأزمنة متباعدة .

* * *

إن تحميل العرب مسئولية الاضطراب فى القياس تعود إلى فكرة النحاة عن الصلة بين العرب ولغتهم ، فقد رأوا اللغة خاصية من خواصهم تماما مثل أمزجتهم وسحنهم ، لأنها فى نظرهم من طبيعة العرب وسليقتهم ، وما دامت العربية من خواص العربى فتعارض أقيستها والاضطراب فيها يعود إلى هؤلاء العرب أنفسهم .

هذا الاعتزاز بنطق العربى ولغته قد جاوز حد الاعتدال ، فليس صحيحا أن اللغة فى دم العربى وفى طبعه ، بل هى تعلم واكتساب من بيئة الفرد الخاصة والعامة ، ومن المبادىء المشهورة الآن فى الدراسات اللغوية الحديثة «اللغة ملك من يتعلمها ، لا أثر للوراثة أو الجنس فيها» فهى عادة من العادات تُعلم بالتدريب والمخالطة ، أو بعبارة أخرى : إنها ذات طابع اجتماعى حيث تكتسب بمخالطة أفرادها بعضهم لبعض ، وتتعلم من طريقة النطق الشائعة بينهم لمفرداتها وجملها، فإغفال العنصر الاجتماعى فى دراسة اللغة جعل النحاة العرب يقولون «بالسليقة» وبالتالى يحملون الناطقين العرب مسئولية تعدد الأقيسة واضطرابها .

* * *

أما أثر اجتهاد النحاة فى اضطراب الأقيسة فيبدو فى موقفهم من نصوص اللغة والحكم بإثبات القياس أو نفيه على أساس ذلك ، فقد يطول باع الباحث فى جمع النصوص فيثبت القياس ، وقد يقصر باعه عن ذلك فلا يثبته ، وكذلك الثقة بالشواهد والناطقين بها مما يختلف بين باحث وآخر ، وكل هذا يمكن أن يطلق عليه «الاجتهاد الشخصى فى البحث» إذ يتنافى مع الطريقة العلمية الصحيحة التى تحقق «الموضوعية» باتخاط مساعد للبحث يتمثل فى نطقه خصائص الجماعية اللغوية وطرقها فى النطق ، فهو فرد تتمثل فيه الخصائص الاجتماعية لبيئته ، ثم تحقق هذه الخصائص فى تلك البيئة المحددة .

* * *

القياس يبنى - بصرف النظر عن الاضطراب فى كميته ومصطلحاته - على الكثرة النسبية فى كل موضوع على حدة ، والذى لايتحقق فيه صفة الكثرة بالنسبة لغيره فى نفس الموضوع يحكم عليه بالقلة أو السماع .

ولكن أمر القياس لم يتفق تماما مع تلك الفكرة ، فقد خرج النحاة عن هذا الإطار ليثبتوا أقيسة لم ترد لها نصوص ، ومن ذلك هذا النموذج من الأشمونى :

• الأصل فى العلَم المنقول أن يحكى أصله ، ولم يرد عن العرب علَم منقول عن «جملة اسمية» لكنه يقتضى القياس جائز .

هذا نموذج لغيره من الأقيسة التى لم تلتزم فيها الكمية بمعناها النسبى ، أو بعبارة أخرى : لم تستقرأ فيها اللغة استقراء صحيحا - وهى كثيرة - وإثبات القياس بهذه الطريقة ينبأ المنهج الاستقرائى فى دراسة اللغة ، ولذلك تدخلت عاملا ثالثا ليزيد القياس اضطرابا وبلبلة .

* * *

أما أهم الأسباب الأربعة لاضطراب القياس فهو السبب الأخير حيث اتجه الدارسون إلى الاستشهاد باللغة فى مدى زمنى طويل ، يمتد من الجاهلية إلى منتصف القرن الثانى فى الحواضر ، وإلى آخر القرن الرابع فى البوادى ، وقد اعتبرت اللغات الموثقة كلها حجة ، وإن اختلف تفضيل لغة على أخرى حسب قوة لغة القبيلة أو ضعفها ، وقد أدى هذان الظهران إلى تعدد الأقيسة واضطرابها ، كما أدى إلى الحكم بالشذوذ على كثير من الأمثلة .

من المألوف فى كثير من اللغات أن تعيش اللهجات بجوار اللغة المشتركة جنبا إلى جنب ، ولكل منهما مجالاتها التى تستعمل فيها ، فاللغة المشتركة تستعمل فى المجالات الجدية وتؤدى بها الأفكار الدقيقة المنظمة التى تعالج شئون الثقافة والأدب ، أما اللهجات فمجالها الحياة الدارجة ، وتستعمل فى المحادثات العادية وضرورات الحياة اليومية

وتبعا لاختلاف موقفيهما ، لزم أن تراعى فى الأولى صفات خاصة من حيث الجمل والإعراب ومظاهر الجمال فى الأسلوب .

لكن الدارسين العرب لم يعترفوا بهذه الحقيقة ، فاعتبروا كل نطق عربى للقبائل الموثقة حجة فى الدراسة ، وترتب على ذلك جَمْع أشتات مختلفة من خصائص المشتركة ولغات تلك القبائل مع أن لكل منهما خصائص تنسجم مع عناصرها الأخرى ، ولا يمكن أن يفترض هذا الانسجام إذا اختلطت بغيرها .

فإذا أضيف لذلك هذا المدى الزمنى الطويل الذى لم يُدرس بهذا الوصف، بل دُرِس على أنه مدى واحد ومرحلة واحدة ، وأخذ فى الاعتبار أن اللغة ظاهرة اجتماعية تتطور باستمرار ، وأن لكل مرحلة منها خصائص مستقلة ، قد تكون جديدة تماما أو متجددة عما سبقها ، تكشّف لنا عمل النحاة هذا فى موقف لايتفق مع صفة اللغة الاجتماعية ، وترتب عليه هذه التركة المثقلة بالأقيسة المتعددة المتضاربة .

وقد وضح اللغويون المحدثون الخطة المنهجية التى تقوم على أساسها دراسة اللغة من نواحيها المختلفة ، وذلك لأن اللغة إما أن تدرس دراسة «تاريخية» أطلق عليها «دى سوسير Diachronic» وإما أن تدرس دراسة «وصفية» ، وقد أطلق عليها «Synchronic» والنوع الأول يقوم على أساس النوع الثانى ، إذ يأخذ فى اعتباره التحول والتطور، لأن دراسة اللغة أو إحدى ظواهرها دراسة تاريخية تقوم على وصف المراحل المتطورة فيها -

فإذا عورض هذا المنهج الذى يحيط باللغة فى أبعادها المختلفة الزمانية والمكانية بطريقة موضوعية بما صنعه النحاة فى دراساتهم من تخطى حدود الزمان والمكان باعتبار اللغة وحدة واحدة ، لم يكن غريبا إذن أن يكون من مظاهر ذلك تعدد الأقيسة .

ومن الضرورى الإشارة إلى التفرقة بين ما أطلق عليه النحاة اسم «الشاذ» والنظرة الحديثة له ، فالنحاة ينظرون للشاذ نظرة عداء ، والمنهج الحديث متسامح فى النظرة له ، إذ يراه أمرا عاديا فى اللغات ، وأساس الأول هو الأقيسة التى يغضبها أن يخالفها بعض أفرادها ، وأساس الثانى هو اعتراف الاستقراء بتطور اللغة، والتطور

يجعل الخروج عن القاعدة أمرا كثير الوقوع ، والنظرة الأولى تعتمد على اتخاذ القياس وسيلة للباحث ، والثانية تعتمد على قيام المتكلم بالصوغ القياسى «إذ يحتوى نحو كل لغة من اللغات على قدر يزيد أو ينقص من الأسماء والأفعال الشاذة ، وتسمى أيضا «بالصيغ القوية» فى مقابل «الصيغ الضعيفة أو العليلة» التى تستسلم للتنظيم الذى يفرضه القياس ، وتدين بمقاومتها إلى شيوع استعمالها الذى يبقى عليها حية فى الذهن ولا يطيق لها تغييرا [١] .

«فإذا نقلت هذه الفكرة إلى الباحث فى اللغة الذى يتخذ الاستقراء منهجا له ، كان من واجبه أن يقرر هذه الظواهر المتفردة بعد الملاحظة الوصفية العامة للأمثلة المطردة ... أن يصفها بالشذوذ أو يتناولها بالتأويل .

---

(١) غندويس : اللغة ص ٢٠٨ .

التمارين غير العملية والعرف اللغوى الاجتماعى :

رفض ابن مضاء قياس التمارين غير العملية سواء أكان ذلك فى الجمل أو المفردات ، وأساس هذا الرفض أن العلاقة فى هذا القياس علاقة مختلقَة ، لأنها بعيدة أو مظنونة ، وأن كلام العرب وصحته وفصاحته لايتفق مع هذه التمارين .

ورفض هذه التمارين صحيح من وجهة النظر اللغوية الحديثة ، فهى مجهود دراسى عقيم ، لايخدم اللغة بقدر ما يجهد الذهن ويشوش الدراسة ، وقد حدث ذلك بسبب افتراض الصحة والخطأ فى الجمل والصيغ اعتمادا على الذهن لا على العرف .

* إن العلاقة المختلقة التى رفض ابن مضاء هذا القياس على أساسها تمثل مجهودا عقليا له لتوضيح أساس وجود هذه التمارين التى لاتفيد ، إذ يشخص به وجود هذه المشكلة ، ولكن هذا التشخيص وحده لايكفى ، إذ ما تزال المشكلة قائمة تتطلب الحل.

* والأساس الصحيح لرأيه : ما ذكره هو عن اللغة وصحتها وفصاحتها، فاستقراء اللغة هو الوسيلة الصحيحة التى تُرفض على أساسها هذه التمارين ، ولا يؤذن لها بالتداول بين المتكلمين أو الدارسين ، لأن الجمل فى التمارين غير العملية غير صالحة فى اللغة ، إذ لم تستعمل هى ولا نماذج مماثلة لها ، والألفاظ إنما تستعمل لوجود نصها فى اللغة أو نماذجها العامة فى الصياغة ، أما مالا معنى له على الإطلاق فلا يمكن وصفه بأنه من اللغة ، وإنما يمكن وصفه بأنه صناعة نحوية ، بل صناعة غير مفيدة ، ومن حقها الرفض !! ولا أدرى كيف يمكن أن يقبل العرف اللغوى كلمات مثل (مَوَّيْت) بمعنى كتبت (ما) و (زوَّيت) إذا كتبت زايا ، و (كوَّفت) إذا كتبت كافا حسنة ، أو كيف يقبل أن يسمى رجلا بـ (علَى أو لَدَى) ثم تثنى وتجمع .

لقد كان ابن مضاء موفقا فى رفض هذا النوع من التمارين على أساس اللغة وصحتها ، وهذا مسلك يتفق معه فيه المنهج اللغوى الحديث ،

أما الفكرة العقلية التى شخّص بها منشأ هذه التمارين ، فهى اجتها[illegible] وإن كان ذلك لايعد اساسا لمناقشة لغوية خالصة .

* الأساس لمناقشة هذه الفكرة هو العرف اللغوى الاجتماعى فهو وحده صاحب الحق فى قبول الجمل والكلمات التى تصاغ على أساس النماذج اللغوية المتعارف عليها، وليس الأمر فى ذلك موكولا إلى الذهن وما يضعه من الأقيسة ، والتمارين غير العملية منشؤها الذهن والأقيسة ، فقد قامت إذن على أساس شخصى ، وبانعدام هذه الصفة الاجتماعية فى هذه التمارين فقدت أهم خاصية للغة ، ومن حق الباحث رفضها وعزلها عن الدراسة .